**ندوة**

**الدور الأكاديمي في متابعة أعمال المحكمة الخاصة بلبنان**

**مداخلة**

**المعادلات، الاشكاليات الثلاث:**

 **العدالة والحرية، العدالة والاستقرار، العدالة والتسييس**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**د. كميل حبيب**

**19 ايار 2015**

تتمحور مداخلتي حول ثلاث معادلات او إشكاليات تتصل بالعدالة والحرية، العدالة والإستقرار، والعدالة والتسييس. وهذه الإشكاليات تطرح قضايا متصلة بأعمال المحكة الدولية الخاصة بلبنان.

1. **العدالة والحرية:**

يعمل المواطنون على إقامة التوازن بين الحقوق والمواجبات. والدول، من جهتها، تجتهد لإقامة التوازن بين العدالة والأمن، وفي أكثر الاحيان، تمكنت الدول من تحقيق الأمن، ولكن على حساب العدالة والحرية.

علينا كمواطنين واجب عدم وضع الحقائق في دائرة الشك، كما انه ليس من المعقول وضع العدالة في مواجهة مع الحريات. وفي عالم اصبحت فيه حرية التعبير مطلقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الالتقاء العضوي بين حق القضاء والحرية الاعلامية أمر لا يمكن التغاضي عنه او طمسه.

من عادة الحكومات الاجتهاد لإقامة التوازن او افساح المجال للتعايش بين السلطة القضائية والحريات العامة، عمودان مستقلان ولكنهما يجتمعان على تحقيق هدف واحد: الوصول الى الحقيقة كل من منظاره او موقعه.

اما بالنسبة للإتهام الموجه الى **محطة الجديد** **وجريدة الاخبار** بخصوص تحقير المحكمة وإعاقة العدالة، نقول انه بغض النظر عن العناصر الجرمية في هذه القضية، وفي ضوء الشك المشروع في حقيقة الجرم، فإنه من مصلحة المحكمة الاعلان في أنها لا تملك صلاحية النظر في هذه القضية وأن تمنح الأولوية للقضاء اللبناني إجراء المقتضى في تطبق القوانين اللبنانية المرعية الاجراء.

نحن في كلية الحقوق كنا قد طالبنا في دراسة مطولة البرلمان اللبناني العمل بسرعة لإصدار التشريع المقونن لأعمال واختصاص المحكمة، التأكيد على حماية وسائل الاعلام ضمن نطاق القانون اللبناني، وتسمية الجسم القضائي المختص في محاكمة الاعلاميين المخالفين للقوانين المرعية الاجراء.

وعليه، فإنني اشاطركم الرغبة في العمل على حماية المبدأين التوأمين: العدالة والحرية.

1. **العدالة والاستقرار:**

لم يشكّل انشاء المحكمة الخاصة بلبنان بواسطة مجلس الأمن رادعاً لوقف الاغتيالات السياسية، وكما لم تؤدي قراراتها الى وضع حدّ للإفلات من العقاب. بل على العكس، إن إنشاء المحكمة بالرغم من أهدافها القضائية السامية كانت موضوع الخلاف الأول بين اللبنانيين وأدّت الى حالة شرخ سياسي قلّ نظيره. تعطّل عمل الحكومة والبرلمان بسبب المحكمة وشلّت المؤسسات مما انعكس سلبيّاً على الوضع الاقتصادي والمعيشي.

وإن الخلاف حول المحكمة لا يزال قائماً بالرغم من تعاون أغلبية أجهزة الدولة اللبنانية معها. والدليل البارز حول استمرار هذا الخلاف هو عملية تسديد الدولة اللبنانية حصتها من موازنة المحكمة. فحالياً يتمّ تمويل المحكمة الخاصة بلبنان دون الرجوع الى المؤسسات الدستورية صاحبة

الصلاحية. فحسب الصحافة اللبنانية، إن تمويل المحكمة جرى من خلال صندوق الهيئة العليا للإغاثة التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وتارة من خلال جمعية المصارف اللبنانية.

فخلال إنشاء المحكمة وعند بدء ممارسة نشاطها الإداري والقضائي الذي بدأ متأخراً بعد 9 سنوات تقريباً من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري لم تتوقف الاغتيالات والهجمات الإرهابية التي طالت شخصيات سياسية وأمنية ومناطق مأهولة. وتبدو هذه المحكمة وبفعل اختصاصها الضيّق عاجزة عن فعل أي أمر لمواجهة ظاهرة هذا الإرهاب الجديد الذي يهدّد منطقتنا تحت شعار الدولة الإسلامية. فإرهاب داعش تخطى مقدرة عدالة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. إن محاكمة كافة المتّهمين غيابيّاً يشكّل عنصر ضعف للمحكمة يقلّص من جديتها بمواجهة ظاهرة الإرهاب. وماذا إذا طالت المحاكمات ولم تستطع المحكمة إنزال العقاب الفعلي بالمتّهمين أمامها الذين لا يزالون يتمتعون بقرينة البراءة؟

1. **العدالة والتسييس**

أما ما يعكّر السلم الأهلي هو الاستماع المتماهي لشهادات سياسية امام قوسها. فتحوّلت قاعة المحكمة في لاهاي الى منبر سياسي دولي لأمراء الحرب الأهلية الذين ما يفتؤون فتح جراح الحرب الأهلية بطريقة مبتزلة واستنسابية، وفقط لتوجيه اتهامات سياسية بحق بعضهم البعض، وكأن اللبنانيين لا يكفيهم ما أصابهم من ويلات بسبب هؤلاء!!! والظاهر ان هذه الشهادات لم تؤخذ بعين الاعتبار في المحكمة كونها لا تشكّل أدلّة حسيّة ملموسة لها قيمتها الثبوتية. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا الاستمرار على هذا المنوال؟ هل للنيل من كرامة الشهداء ام لتوسيع رقعة الانتهاكات للسيادة اللبنانية؟

والمؤسف، أن لبنان هو من يموّل إطلالة هؤلاء لزيادة الشرخ ما بين أبناء الوطن الواحد. لتكن المحكمة عادلة وفوق الشبهات يجب توسيع

اختصاصها ليشمل كل الاغتيالات السياسية في لبنان قبل وبعد 14 شباط 2005.

فأمام هذا الإرهاب المستشري على ساحة الوطن والمنطقة، الحلّ عندنا لمواجهة الارهاب يكون بوضع حدّ له عبر الأمن ليصار من بعدها محاكمة المرتكبين. فإن لم تنتصر عسكريّاً على الارهاب لا تستطيع الوصول الى الأشخاص لإجراء محاكمات فعلية واقعية وليس محاكمات غيابية شبه صورية.

وعليه، فإن الأمن الوقائي عنصر أساس لحماية المجتمع من كل مؤامرة او عمل تخريبي. فالأمن وحده يستطيع المواءمة ما بين السلام والعدالة. فالعدالة للمجرمين لا تأتي إلاّ بعد هزيمتهم.

**ايها السادة**

طرحت هذه الاشكاليات امامكم لمصلحة المحكمة ولأجل لبنان. لقد سئمنا الحرب المفترضة، الحرب الممكنة في أي لحظة، الحرب المستترة، الحرب المستعارة، حرب الواسطة وبالواسطة، حرب الآخرين في لبنان. فلن نقبل من أحد ان يجعل منا رصيفاً، أو ساحة، أو صندوق بريد. وإننا نتمسّك بحق اللبنانيين ان ينعموا بالسلام بعد كل الآلآم.